

نظرية الاستبداد المستنير وأثرها في نظام الحكم البروسي في عهد الملك فريدريك الثاني ١٧٤٠ -

١٧٨٦

علي الأكبر ستار جبار

ali.sattar2205m@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د. أسيل عبد الستار حاجم

Aseel.abadalsatar@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد _ كلية التربية ابن رشد _ قسم التاريخ

التعديل (Revision) : ٢٠٢٥ / ١٠ / ٠٦	الاستلام (Received) : ٢٠٢٥ / ٠٩ / ١٤
النشر (Published) : ٢٠٢٦ / ٠٩ / ٣٠	القبول (Accepted) : ٢٠٢٥ / ١٠ / ١٤



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المخلص:

لم يكن الملك (فريدريك الثاني) مستبدًا على النمط السائد في أوروبا خلال القرن الثامن عشر الميلادي بل كان نموذجاً مختلفاً تماماً في الحكم ، إذ أستخدم حكمه إلى فلسفة الجمع بين الاستبداد والاستنارة، فكان يرى أن الملك ليس صاحب الحق الإلهي في الحكم بل هو الخادم الأول للدولة ومهمته تحقيق الرفاهة لشعبه ، ومن هنا جاء اختيار موضوع البحث (نظرية الاستبداد المستنير وأثرها في نظام الحكم البروسي في عهد الملك فريدريك الثاني ١٧٤٠-١٧٨٦) وأيضاً لأهمية الملك فريدريك الثاني في تاريخ بروسيا وألمانيا ، لما قام به من تحديث للنظام القضائي وتوسيع الأراضي البروسية وبراعته في إدارة الدولة عبر فكرة الاستبداد المستنير .

قسم البحث إلى ثلاثة محاور ، جاء المحور الأول بعنوان فريدريك الثاني وسياسة الاستبداد المستنير ، والمحور الثاني بعنوان نظام الحكم خلال عهد فريدريك الثاني ، أما المحور الثالث بعنوان تأكيد النظام المركزي في ظل الاتساع الإقليمي لبروسيا

الكلمات المفتاحية : فريدريك الثاني، الاستبداد المستنير ، بروسيا ، ألمانيا

The Theory Of Enlightened Despotism And Its Impact On The Prussian System Of Government During The Reign Of King Frederick Ii (1740-1786)

Assistant Professor Dr. Aseel Abdul Sattar Hajim

Ali Akbar Sattar Jabbar

Aseel.abadalsatar@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

ali.sattar2205m@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

University of Baghdad - Ibn Rushd College of Education - Department of History

Abstract:

King Frederick II was not a Despot in the style Prevalent in 18th-Century Europe. His Rule Was A Completely Different Model, Based On A Philosophy that Combined Despotism With Enlightenment. He Believed That The King Did Not Possess A Divine Right To Rule, But Rather Was The Primary Servant Of The State, whose Duty Was To Achieve The Well-Being of His People. Hence, the Choice Of The Research Topic: "The Theory of Enlightened Despotism And its Impact on the Prussian System of Government During The Reign of King Frederick II (1740-1786)." This Choice Also Stems From The Importance of King Frederick II in The History Of Prussia And Germany, Due To His Modernization Of The Judicial System, The Expansion Of Prussian Territories, And His Skillful Administration Of The State Through The Concept Of Enlightened Despotism.

The Research Is Divided Into Three Sections: The First, "Fredick II And The Policy of Enlightened Despotism"; The Second, "The System of Government during the Reign of Frederick II"; And The Third, "The Confirmation of the Central System in Light of Prussian Territorial Expansion".

Keywords: Frederick II, Enlightened Despotism, Prussia, Germany

المقدمة:

تعد دراسة الشخصيات التاريخية من الدراسات المهمة ولاسيما في التاريخ الألماني ، إذ يزخر التاريخ الألماني بشخصيات فذة كان لها دور فعال في سير أحداث التاريخ البشري داخل القارة الأوروبية ، ويعد عصر التنوير الأوروبي من أهم حقبة التاريخ الذي برز فيه عدد من الملوك الذين تبنوا الفكر التنويري ووصفوه في صالح دولهم وشعبهم ، وعلى رأس هؤلاء الملوك جاء (فريدريك الثاني) (ليتبني فكرة الاستبداد المستنير ويحكم بروسيا من خلالها ، إذ جمع بين استبداد الملوك الأوروبيين وفلسفة المفكرين التنويريين فخرج بنموذج فريد من نوعه ، ولكنه أستطاع الموازنة بين الاستبداد والاستشارة وحكم بروسيا زهاء ست وأربعين عاماً نقل خلالها مملكة بروسيا من دولة هامشية الى مملكة لها وزنها في توازن القوى الأوروبية بفضل أدارته للدولة بصفته ملكها وخادمها الأول في نفس الوقت، فقام بتدوين القوانين وأصلاح القضاء ومعاملة رعاياه بعدالة أكبر، وكذلك توسيع بروسيا وربط أراضيها بعضها ببعض ، إذ بمجرد جلوسه على العرش البروسي عام ١٧٤٠م قام بغزو سيليزيا وضمها إلى مملكته ودخل في صراع مرير مع النمسا بسببها وفي الوقت نفسه قام بضم فريزيا الشرقية عام ١٧٤٤م مما أعطاه منفذ بحري مطل على بحر الشمال ، وبعدها قام بالاتفاق مع النمسا وروسيا لاقتسام بولندا عام ١٧٧٢م وحصل من خلال

هذا التقسيم على بروسيا الغربية فأستطاع من خلالها ربط أراضي مملكته الرئيسية في براندنبورغ بروسيا الشرقية

أولاً :- فريدريك الثاني وسياسة الاستبداد المستنير

تُعد صفة "المستبد المستنير" من أهم الصفات التي امتاز بها الملك فريدريك الثاني والتي برزت بشكل جلي في مفاصل سياسته الإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، إذ شهدت أوروبا في القرن الثامن عشر تنافساً حاداً بين الممالك الأوروبية في وضع مبادئ عصر التنوير موضع التنفيذ، وأن تستمد تلك الحكومات قوتها من مصادر الخزين المعرفي للمجتمع (أوترام، ٢٠٠٨، ص٢٧٨). ولم يقتصر الفكر التنويري في أوروبا على الفلاسفة والعلماء فحسب بل شمل الملوك الأوروبيين الذين بدؤوا ينحازون لتبني ذلك الفكر الحديث كان من أشهرهم الملك فريدريك الثاني ، الذي اتخذ من فكرة الاستبداد المستنير ركيزة أساسية في تحديث وتطوير بروسيا فلم يكن السؤال المثار في أوروبا خلال القرن الثامن عشر هو : ما إذا كان يجب أن يُحكم الشعب أم لا، بل من يحكم الشعب؟ هل يُحكم من الملك والقانون الذي فرضه؟ أو من أمير المقاطعة ؟ أو من كاهن القرية ؟ (الزبيدي، ٢٠٠٩، ص٥٢٤).

وعلى ذلك اعتقد فلاسفة القرن الثامن عشر وعلى رأسهم فولتير بأن الحكام المطلقين والمتأثرين بمبادئ التنوير هم وحدهم القادرون على إصلاح المجتمع وتحديث الدولة، ليس فقط لما يملكونه من قوة الإرادة والمال (Group of authors, 2014, P.532)، بل لأن عامة الشعب من الأفراد لا يمكن أن تترك لهم الأمور في تقدير المصلحة الشخصية والمصلحة العامة فهم يجهلون التمييز بينهما (بارو، ٢٠٠٨، ص١٦٣)، وإن استبداد رجل واحد أفضل بكثير من استبداد مجموعة من الرجال، لأن الفرد يستطيع تجنب شر مستبد واحد عن طريق التودد إليه أو الهروب منه لكنه لا يستطيع الهروب من مجموعة مستبدين (فولتير، ٢٠١٧، ص٣١٧). لقد بدا فولتير واضحاً في مفهومه عن النظام الملكي المستنير القائم على أساس الفرد المستبد، مما أثر كثيراً في فريدريك الثاني، الذي آمن بأن فكرة الاستبداد المستنير استندت إلى عنصرين أساسيين ؛ أولهما سيادة الدولة وثانيهما تنفيذ القانون والحاكم بينهما خادم لهما (أوترام، ٢٠٠٨، ص٢٧٨)، إذ عبر عن فكرته تلك قائلاً : "كان الحفاظ على القوانين السبب الوحيد الذي جعل الناس يولون غيرهم فيجعلونهم أسياداً، هذا هو المفهوم الحقيقي للسيادة، فالسيد هو الخادم الأول للدولة " (Schröder, 1876, P.1)، وكتب في إحدى رسائله إلى فولتير بذلك الشأن قائلاً : " ليس من اجل المتعة ولا من اجل التباهي يتم وضع الأمير على رأس الدولة، بل من واجبه أن يجعل رعاياه سعداء " (Boehn, 1922 ,P.39).

ولا يكون النظام بتلك الصورة إلا عندما يلتزم الملك بالمثل المنطقية، ويتحكم بكل مقومات السلطة وصلاحياتها، مثل حق التشريع وسن القوانين، وإقامة العدل بين الناس، وفرض الضرائب، وتجهيز

الجيش، وتعيين الموظفين في أماكن تخصصهم، ومعاينة كل من يتناول على المصلحة العامة وتحديدًا تلك التي تمس النظام الملكي (موسنيه ، ١٩٨٧ ، ص١٤٤) ، إذ رأى الملك فريدريك الثاني أن سعادة الشعب التي يطمحون إليها لا تتحقق إلا من خلال الالتزام برؤية الملك للتطبيق الأفضل للقوانين، ومن الطبيعي أن يكون الملك مستبدًا من أجل تحقيق تلك الغاية، ولاسيما أن الملك مفوض من الشعب على إدارة شؤونهم، غير أن ذلك التفويض أعتمد بشكل كبير على شخصية الملك وكيفية إدارته للأمور، فقد تكون الملكية أسوء أنواع الحكم لو أن الملك كان سيئاً وقد تكون أفضل أنواع الحكم لو أجاد الملك الإدارة والتدبير (Boehn,1922, P.42)

والدولة بحسب رأي فريدريك الثاني كما عبر عنها في العديد من مؤلفاته، ولاسيما في كتابه الذي نشره عام ١٧٤٠، التي أوضح فيها وجوب أن تكون هناك مبادئ دستورية وأخلاقية تلتزم بها الدولة، بعيداً عن ذلك المثال الذي طرحه مكيافيلي في كتابه الأمير، لذا انتقد الأمراء وظلمهم مؤكداً أن على الملك أن يكون حنوناً على أبناء شعبه، وأن لا تكون السلطة دافعاً لممارسة الطغيان ضدهم ، وهاجم فريدريك الثاني الأمراء الذين تدفعهم رغبتهم الجامحة في الشهرة أو القوة للحصول على الموارد المالية وزيادة إيرادات الدولة من خلال فرض المزيد من الضرائب التي أثقلت كاهل الناس (p.6 , 1840 , Wolff).

كما تطرق فريدريك الثاني أيضاً إلى واجبات الملك وأشكال نظام الحكم ففي (تاريخ حكمي أو عصري) عام ١٧٤٦ و(وصيته السياسية) عام ١٧٥٢، ذكر إن الملكية وإدارة الدولة ليست الحق الإلهي المطلق، بل إن منشأها بشري تتركز على عقد اجتماعي صريح بين الملك والشعب، وذلك العقد هو اختيار الناس من رأوه الأجدر من بينهم والأحق بحكمهم ومن يخدمهم كأب لهم، وطبقاً لذلك منح للملك السلطة على كل شيء، ولكنه في الوقت نفسه لم يريد من تلك السلطة إلا خير الدولة (توشار ، ٢٠١٠ ، ص٣٣٠) ، ففي خطاب له عام ١٧٧٨ أشار إلى مدى التزامه بخدمة الدولة قائلاً : " نحن مدينون لله الذي تأتي منه كل الأشياء الجيدة... الذي وفقنا لأداء واجباتنا من أجل المصالح الحقيقية لرعايتنا... لكن بما أننا بشر بقينا دائماً بعيدين عن تحقيق الكمال بسبب عدم كفاية المعرفة، نحن نعترف بأخطاء اقترفناها بشكل علني لأن هذا هو واجب الشخص الصالح... نحن نؤكد لرعايانا أن السنوات القادمة يجب أن تستغل لمصلحة الشعب... وأن رفاهية الدولة يجب إن تسبق رفاهية الفرد " (Boehn,1922,p.44) ، كان فريدريك الثاني واضحاً في رؤيته للدولة بأنها ليست ملكاً شخصياً له، بل هي مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتقه وهو ينتمي لها (Philippson, 1905 P.159.) بدا ذلك الأمر واضحاً في وصاياه السياسية، إذ جعل الملك فريدريك الثاني سلطات الدولة العليا مرتبطة بسلطاته الشخصية وأعتبر نفسه الخادم الأول للدولة (Büsch, , 1981, P.140).

بدا تناقض الملك فريدريك الثاني واضحاً عندما تكلم عن الحرية والمساواة بين أفراد المجتمع، لكن ممارساته بعد تسلمه زمام الحكم كشفت اختلافه عما نظّر له من مفاهيم وأفكار، بل كان اشد صرامة من والده فريدريك فيلهلم الأول (Yashiki, 1999, P.35). وأستناداً إلى ما سبق يمكن إرجاع ذلك التناقض والاختلاف إلى تأثير الميكافيلية في نفس وشخصية فريدريك أو من أجل مصلحة الحكم والدولة، فعندما نقد أفكار كتاب "الأمير" لميكافيلي كان حينها ولياً للعهد ولم تكن لديه الخبرة الكافية في الحكم وإدارة شؤون الدولة، فقد اثبت فريدريك بالفعل ذلك الأمر عندما تسلم حكم بروسيا عام ١٧٤٠ إذ كان اكبر المؤمنين بأفكار ميكافيلي، التي طالما أنتقدها في كتابه "الرد على ميكافيلي". فسرعان ما تبني فكرة الغاية تبرر الوسيلة في هجومه على جيرانه، وسرعان ما نقض العهود والمواثيق وانقلب على حلفائه مما أثار حقدهم عليه (Pečar, 2007, p.3)، في حين وصف فريدريك الثاني بأنه غالباً ما كان يظهر متواضع وطيب وودود إلا انه في اللحظة التي يتصرف فيها كملك يحمل معه الخراب والبؤس والاضطهاد (Cowie, 1964, P.190)، أن شخصية فريدريك الثاني متناقضة فهو على المستوى الشخصي كان ودوداً ومستثيراً، لكن عندما يتعلق الأمر بالملكية والحكم يظهر الجانب الآخر من شخصيته المستبدة، وعلى الرغم من محاولاته لإنكار تعاطفه مع فكرة "المستبد المستثير"، إلا أن دلالات ذلك ظهرت واضحة في إدارته للدولة حتى أصبح علامة فارقة في تاريخ بروسيا (Scott, 2018 , p.265).

ثانياً:- نظام الحكم خلال عهد فريدريك الثاني

أراد الملك فريدريك الثاني تطبيق أفكار عصر التنوير في جميع مفاصل الدولة البروسية التي كانت محاطة بدول اكبر وأقوى منها، لذلك سعى إلى خلق دولة أكثر تأثيراً ونفوذاً في أوروبا، وبغية الوصول إلى تلك الغاية كان لابد من العمل الجاد لسد ثغرات الضعف في الدولة البروسية. وكانت أول تلك الثغرات تكمن في سوء التنظيم الإداري وضعف القوانين؛ تلك المشكلة التي كانت تعاني منها بروسيا خلال العقود السابقة، فكان لابد من تحديث البناء التنظيمي وإلغاء بعض الممارسات التي أضعفت الدولة، غير انه لا يمكن الحكم بسلامة نوايا فريدريك الثاني بعيداً عن رغبته بأن يكون هو الفاعل الرئيس والأول والمتحكم في جميع شؤون الدولة الإدارية داخل بروسيا، لذا توجهت بعض جوانب سياسة التحديث نحو تحجيم دور المؤسسات الحكومية وجعلها مؤسسات صورية مثلما فعل مع مجلس الوزراء والمستشارين الخاصين به، وتفعيل النظام المركزي في ربط المقاطعات البروسية بعضها مع بعضها الآخر، ولاسيما بعد ما بدأ التوسع الإقليمي وضم أراضي أخرى وربطها إدارياً بمركز الحكم في برلين بالقوة العسكرية أو عن طريق المفاوضات (موسنيه، ١٩٧٨، ص ٢٠٧).

ارتكزت السلطة في الدولة البروسية بين الملك ومجلس الوزراء والمستشارين، وكانت من أهم الوزارات الموجودة في عهد الملك فريدريك الثاني وزارة الخارجية، ووزارة العدل، والمديرية العامة للشؤون الداخلية والمالية، أما وزارة العدل فقد تم تعيين أربعة وزراء فيها، أحدهم لإدارة الشؤون القضائية، والآخر لإدارة الشؤون الدينية للطوائف المسيحية، والثالث لإدارة المقاطعات والأراضي والإقطاعات، والرابع لإدارة الشرطة (Freiheren, 1884, P.58).

والجدير بالذكر أن رئيس مجلس الوزراء هو المنصب الأول بعد الملك الذي يختاره ويعينه، ومن مهامه عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بعد أخذ موافقة الملك وتنظيم الشؤون الداخلية. وكان كل واحد منهم يتقاضى أربع آلاف تالر سنوياً. كان الملك فريدريك الثاني يقول لأحدهم عندما يعرض المنصب الوزاري عليه : " أن عرضي هذا يتطلب منك أن تضحي بنفسك من أجل خدمة الدولة فانظر في ذلك إذا كانت لديك الشجاعة " (Thiebault, 1806, P.114). وقد تسلم ذلك المنصب أربعة شخصيات خلال عهد فريدريك الثاني هم :

١- **اينريش غراف فون بودويلس Heinrich Graf von Podewils** ١٦٩٥—١٧٦٠ : هو أول رئيس للوزراء، تسلم منصبه في الثامن عشر من آذار عام ١٧٣٩ وأعاد الملك تنصيبه منذ تسلمه العرش في أيار عام ١٧٤٠ حتى حزيران عام ١٧٤٩، وعلى الرغم من انه كان من المؤيدين للنمسا على أساس أنها رمز للإمبراطورية الرومانية المقدسة ومركز الأباطرة، إلا أنه لم يخالف أوامر الملك، كما لم يكن راعياً بخوض الحروب السيليزية إذ كانت علاقاته ودية مع النمسا، وقد ترأس عدد من المفاوضات مع (**سكسونيا Sachsen**) والنمسا خلال الحرب، لكنه استقال من منصبه عام ١٧٤٩ بسبب الشبهات التي دارت حول علاقته مع النمسا بشكل كبير، وتوفى عام ١٧٦٠.

٢- **جورج ديتلوف فون أرنيش بويتزينبورج Georg Dietloff von Arnim—Boitzenburg** ١٦٧٩—١٧٥٣ : تسلم منصب رئيس الوزراء عام ١٧٤٩، غير أن (**كارل فيلهلم فينك فون فينكنشتاين Karl Wilhelm Finck von Finckenstein** ١٧١٤—١٨٠٠) كان هو المسؤول عن إدارة الشؤون الخارجية في عهده بسبب نفوذه ومكانته لدى الملك وبسبب كفاءته العالية في الدبلوماسية، توفى بويتزينبورج عام ١٧٥٣.

٣- **كارل فيلهلم فينك فون فينكنشتاين** : وقد عد ثالث رئيس للوزراء في عهد فريدريك الثاني، وتسلم المنصب عام ١٧٥٣ لغاية عام ١٧٧٧.

٤- **فريدريك أنطون فون هاينيتز Friedrich Anton von Heynitz** ١٧٢٥—١٨٠٢ : وهو آخر رئيس وزراء قلده فريدريك الثاني ذلك المنصب، شغل منصب مستشار في البلاط السكسوني،

لكنه انتقل إلى بروسيا عام ١٧٧٤، عينه فريدريك الثاني رئيساً للوزراء في التاسع من أيلول عام ١٧٧٧، وخوله بالتصرف في شؤون كثيرة لما امتلكه من مميزات وخبرات إدارية.

والجدير بالذكر أن الملك فريدريك الثاني قد أطلق على وزرائه ومستشاريه لقب (الأخوة الكبار) عرفاناً منه تجاههم نظراً لجهودهم التي بذلوها في خدمة الدولة منذ زمن والده وحتى آخر أيام حكمه (Roser , 1925 p.223) ، إلا أنه قلل بشكل كبير من سلطة مجلس الوزراء حتى حولهم إلى مجرد كتبة تحت أوامره ، وببإدق بين يديه (Dover, 1832 , P.237)، ففي الوقت الذي كان فيه الملك يقضي معظم أوقاته في قصر سان سوسي في بوتسدام عند ضواحي برلين الجنوبية كان وزرائه يقيمون في برلين (المقري، ١٩٩٦، ص ٢٥٤) ، ولم يجد الملك أن هناك حاجة لمشاركة مجلس الوزراء في مناقشة الشؤون الإدارية الكبرى، بما أكسبه حرية العمل دون عرقلة من وزرائه ومستشاريه، ولم يكن رؤساء الوزراء يجتمعون مع الملك إلا مرة واحدة في السنة بناءً على أوامر الملك أو حسب ما تقتضيه الضرورة لغرض إعداد ميزانية الدولة، ويعود ذلك إلى رغبة فريدريك الثاني بالانفراد بالحكم لإدارة الجانب المدني من حكومته مثلما يدير الجانب العسكري متأثراً بوالده ، أما الموظفون من الوزراء والمستشارين فهم مجرد بباق بين يديه يستطيع توجيهها كيفما يشاء، لقناعته التامة بأن على الملك أن يكون متحكماً بجميع مفاصل الدولة (Philippson, 1905, P.160) . ومن مظاهر تلك القناعة انه فصل إدارة شؤون البلاط الملكي وجعلها مستقلة بذاتها بعدما كانت تدار من قبل مجلس الوزراء (Hirsch, 1835, p.192)، ولذلك كان فريدريك الثاني مثلاً على الحكم المطلق المستتير، فقد كان يمارس الاستبداد على مجلس الوزراء، وفي الوقت نفسه سعى إلى تطوير الدولة على وفق نظريته الشخصية (Yashiki,1999, P.35).

والى جانب مجلس الوزراء كان (المجلس الملكي الخاص Royal Privy Council) وهو مجموعة مستشارين للملك اختلف عددهم من مدة إلى أخرى، فقد وصل في بعض الأحيان إلى سبعة وفي أحيان أخرى إلى تسعة أو ثلاثة أفراد ، كانوا يعقدون سلسلة اجتماعات دورية للتباحث في قضايا الدولة البروسية من أجل تقديم النصح والمشورة إلى الملك فريدريك الثاني، ومن مهامه الإشراف على الشؤون المالية وإدارة الشؤون الخارجية (Tuttle, 1896, P.13) . إلا أن الملك لم يولي ذلك المجلس اهتماماً يذكر ولم يشاركهم اجتماعاتهم التي اعتبرها شكلية وروتينية، بل كان في الغالب يتخذ القرارات الحاسمة في شؤون الدولة دون الرجوع إليهم، فلم تملك تلك المؤسسة السيطرة على ملك طموح مأل إلى اتخاذ قراراته بنفسه ومؤمن بنظام حكم الاستبداد المستتير مثل فريدريك الثاني. وفقاً لذلك لم تكن هناك هيئات تشارك الملك في صنع القرار داخل الحكومة والبلاط بل حرص على أن يحتكر شؤون الحكم لنفسه، حتى النبلاء الذين كان يعدهم ركيزة أساسية لنظام الدولة لم يطلب منهم يوماً المساعدة في إدارة شؤون الدولة، بل أنه أيضاً استبعد ولي عهده وشقيقه الأمير أغسطس ومن بعده ولده (فريدريك فيلهلم

الثاني Friedrich Wilhelm II ١٧٨٦-١٧٩٧) ، اللذين لم يرتبطا بشؤون الحكم بشكل فاعل ومؤثر (Priest, 1915, P.25) ، وكان ذلك كله يعود إلى شخصية فريدريك الثاني المعتد بنفسه وإلى أسلوبه المستبد في إدارة الدولة لذلك لم يرى ضرورة لوجود أشخاص يساعدونه في إدارة مملكته .

أولى الملك فريدريك الثاني عناية خاصة للقضاء وتدوين القوانين، لما لذلك الجانب من أهمية كبيرة في تحديث الدولة البروسية (Frevert, 2012, p.11) ، فقد كان تطبيق الأحكام في بروسيا خلال العصور الوسطى لغاية عهد فريدريك الثاني يتم بشكل وحشي إلى درجة التقن في أساليب التعذيب حتى الموت، ولاسيما طرق الإعدام والعقوبات الأخرى، التي كانت تتم إما عن طريق بتر بعض الأطراف أو السلق بالماء والزيت أو الحرق بالنار، وكثيراً ما كانت تنفذ في الأماكن العامة وأمام مرأى من الناس، فأراد الملك فريدريك الثاني تغيير تلك القوانين التي تعتبر أعراف للشعوب الهمجية والبدائية (هروود، ٢٠١٧، ص٤٥) . لذا عمل فريدريك الثاني منذ أن استلم الحكم على التخفيف من الأحكام القضائية، وأراد جعل القانون الجنائي أكثر رأفة وإنسانية، ولاسيما بإصدار الأحكام القضائية. وقد بادر الملك فريدريك الثاني في هذا الأمر إلى إلغاء عقوبة الإعدام في بروسيا (Holland, 1913, P.59) ، إذ أصدر في الثالث من حزيران عام ١٧٤٠ أي بعد أن تولى العرش بثلاثة أيام مرسوم إلغاء عقوبة الإعدام عدا قضايا الخيانة العظمى والجرائم الكبرى مثل القتل العمد، فضلاً عن منع استخدام التعذيب أثناء التحقيق، بل أكثر من ذلك فقد أرسل الملك فريدريك الثاني رسائل عدة إلى حكام الولايات البروسية حثهم فيها على عدم إيذاء رعاياهم أثناء جمع الضرائب وكان ذلك الأمر نادراً في تلك الأيام (Foerster, 2018, P.66) ، قائلاً : " نحن ملزمون بتحقيق العدالة لرعايانا مثلما هم ملزمون بتقديم الاحترام لنا... يجب أن نكون عادلين عندما يتعلق الأمر بتسوية الحقوق بين المواطنين " (Treitschke, 1914, P.48) ، استطاع الملك فريدريك الثاني من خلال ذلك أن يكسب حب واحترام الشعب له في أول عهده ، فقد عُد من أوائل الحكام الذين تنبهوا إلى خطورة الجريمة وارتباطها بأحكام الأمن في البلاد، إذ رأى أن الطريقة المثلى للوقاية من الجرائم هي التخفيف من شدة العقوبة وليس التشدد في تطبيق الأحكام، لذلك كانت بروسيا خلال مدة حكمه اقل الدول الأوروبية من ناحية ارتكاب الجرائم إذا ما قورنت بمثيلاتها في أوروبا ، إذ تأثر الملك فريدريك الثاني بآراء القاضي الايطالي (سيزار بيكاريا Cesare Beccaria ١٧٣٨-١٧٩٤) بما ساقه من حجج وانتقادات لنظام أوربا في العقاب، وأنها مثلت انتقاماً لمجتمع مجرم وليس تنفيذاً للعدالة (Cole, 2014, p.556) . وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعذيب في أثناء التحقيق لم يكن ملغياً بشكل كامل، بل بقيت ممارسات التعذيب ولكن اقل عنفاً، فعلى سبيل المثال استبدال التعذيب بنقبة الأيدي بالبراغي والتي كانت تستخدم للاستجواب، بضرب المتهمين بالعصي، بغية أن يظل المتهمون خائفين من التعذيب سواء أكان يتم بشكل همجي أم بتقنيه أقل قسوة ' وعلى الرغم من ذلك سبق الملك

فريدريك الثاني اقرانه الأوربيين في النظر بمسألة أساليب التعذيب وانتزاع الاعترافات من المتهمين أو معاقبتهم وتحويلها لممارسات أكثر إنسانية.

وبرزت مواقف عدة لفريدريك الثاني وضحت موقفه من تطبيق العدالة، ولاسيما قصته ذائعة الصيت مع الطحان، أثناء إنشاء قصر سان ساسوني عام ١٧٤٢، إذ قرر الطحان أن يواجه الملك أيماً منه بأن هناك قضاء في برلين يمكن أن ينصفه وإن كان خصمه الملك نفسه (ايكاريوس ١٨٩٨، ص ٦١٧) . وما تزال تلك الحكاية محل شاهد على مدى تطبيق العدالة والصرامة في القوانين البروسية خلال عهد الملك فريدريك الثاني، الذي أكد أن لا فرق بين فقير وأمير في أن يتمتع كل منهما بتطبيق العدالة والمساواة أمام القانون (التونسي، ٢٠١١، ص ٤٢٤-٤٢٥) . فقد أسس فريدريك الثاني القوانين البروسية مراعيًا بها العلاقة بين الحاكم والرعية، إذ ذكر في وصاياه السياسية " في المحاكم يجب أن تتكلم القوانين ويجب أن يبقى صاحب السيادة صامتاً " (Friedrichs, 1920, P.2) .

وطبقاً لعمل المحاكم في ظل البيروقراطية الإدارية وكيفية تطبيق القوانين (صالح، ١٩٨١، ص ٣٣٨) ، سادت سلطة رجال الدين في إدارة المحاكم في المدن الصغرى والقرى والأرياف إلى جانب القضاة غير كفؤين ، لذا كان طبيعياً أن تعاني تلك المحاكم من أخطاء جسيمة في أحكامها والية تنفيذها. وقد حرص الملك فريدريك الثاني على إن تتبع تلك المحاكم محاكم كبرى في العاصمة لاستئناف ما يتم إصداره من أحكام يشك في مصداقيتها وصحتها، مؤكداً أن لكل فرد في بروسيا الحرية في رفع أية شكوى على من يعتقد بأنه قد ظلمه. كما جعل من الممكن للرجال من غير النبلاء أن يكونوا قضاة، ووجد نظام المحاكم ووضع مبادئ توجيهية لتدريب القضاة الذين أصبحوا من تلك اللحظة موظفين حكوميين يعملون بأجر معين (Dover, 1832, p.p.401-403). وتلافياً لشيوع الرشوة في القضاء وضمان نزاهته أمر فريدريك الثاني برفع سقف الراتب الشهري للقضاة، إذ أصبح القاضي يتلقى خمسة آلاف تالر بدلاً من ٢,٦٠٠ تالر ، ومنع تلقيهم أية هدايا أو هبات قد تؤثر على أحكامهم (Fay, 1937, p.141) ، ولذلك أصبحت حالات الظلم اقل شيوعاً، وأصبحت القضايا المعلقة في المحاكم اقل إذ تم إنجاز معظمها ، كما أنجزت خلال ثلاثة أشهر فقط في عام ١٧٤٣ نحو ٢,٤٠٠ قضية متوقفة (Foerster, 1820 P.123) . وعُدَّ إلغاء الاستئناف في المحاكم الصغرى ومحاكم الإمبراطورية واقتصارها على محاكم العاصمة برلين فقط، أهم إصلاح في الجهاز القضائي، إذ أرهقت تلك الفقرة كاهل الدولة في المصاريف الجانبية وإطالة أمد القضايا، ولا شك في أن ساعدت تلك الفقرة على تقليل التلاعب بالأحكام أو تحريفها من قبل القضاة في المقاطعات البروسية نتيجة للمحسوبية والرشاوي (Dover, 1832, p.p.401-403) .

غير أن التحول اللافت في تحديث القوانين البروسية تمثل بالعمل على تدوين قانون بروسي موحد عام ١٧٤٩ ، إذ كانت للملك فريدريك الثاني فلسفة خاصة به فلم يشأ إن تنافسه أية سلطات في

رسم خطط تحديث بروسيا، لذلك قام بالشروع بتدوين القوانين لكي يضع بنفسه مساراً مركزياً موحداً تسيير عليه الدولة. كما نظر إلى العدالة على أنها شيء نسبي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن حاكم إلى آخر، ومن أمة إلى أمة أخرى (Whittall, 1901, p.27)، ففي الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ١٧٤٨ أمر فريدريك الثاني مستشاره الأكبر (صامويل فرايهر فون كوتشيجي Samuel Freiherr von Cocceji ١٦٧٩-١٧٥٥) بالعمل مع مجموعة من القضاة وخبراء القانون على تنظيم قوانين موحدة للدولة البروسية، تعمل على تثبيت مبادئ العدالة والمساواة بين أفراد الأمة البروسية (Foerster, 2018, P.123).

استند القانون البروسي المعد إلى جملة من المبادئ العامة التي أوضحت رؤية الملك فريدريك الثاني في تحديث الدولة البروسية كان أبرزها :

- ١- العمل على وضع قانون مركزي عام للبلاد يكون أنموذجاً قابلاً للتطبيق.
 - ٢- أن يستند إلى مبادئ الحقوق الطبيعية للفرد نحو مجتمع مدني يضاهاي المجتمعات الأوروبية الأخرى من حيث الحداثة والتطور المدني.
 - ٣- استحداث قواعد عامة تكون أساساً لاستنباط القوانين المناسبة لكل حادث أو ظرف بما يجعل النظام القضائي مرتبطاً ببعضه مع البعض الآخر.
 - ٤- تجميع القوانين وصياغتها باللغة الألمانية حتى يتمكن الجميع من الرجوع إليها.
 - ٥- تم منع الأساتذة والمتقنين والطلاب من إضافة أية ملاحظات جانبية أو شروح توضيحية، من أجل عدم إفساد القانون أو تعرضه للتحريف، وكان المحامين والقضاة فقط من لهم الحق في تفسير القوانين أو شرحها (Projet Du Corps De Droit Frederic 1750, p.p.23_29).
- ظهر مشروع مجموعة القوانين خلال عام ١٧٤٩ واستمر العمل به حتى عام ١٧٥٥ وعلى ثلاث مراحل (Foerster, 2018, P.123) هي :

- ١- المرحلة الأولى: اشتملت على تدوين الجزء الأول من القانون البروسي المعد عام ١٧٤٩ الذي اختص بقوانين الأحوال الشخصية وكل ما خص الأسرة والحياة العامة في بروسيا.
 - ٢- المرحلة الثانية: تضمنت تدوين الجزء الثاني من مشروع القانون عام ١٧٥١ بشأن قانون ملكية الأراضي.
 - ٣- المرحلة الثالثة: اختصت بقوانين الجرائم والعقوبات الجنائية الصادرة عام ١٧٥٥.
- غير أن وفاة المستشار الملكي كوتشيجي عام ١٧٥٥ أدت إلى عدم اكتمال مشروع القوانين المعد "بمراحله الثلاثة" إذ كان من أشد المتحمسين لتحديث القوانين البروسية ولم يأت بعده من كان بهيمته

ونشاطه ومعرفته نفسها بصياغة وتشريع القوانين (Allgemeine Deutsche Biographie, 1881 , p.375 .)

سوَّغ الملك فريدريك الثاني في مقالة له نشرت في مجلة برلين عام ١٧٥٣ أسباب وضع القوانين وإلغائها وأوضح تلك الأسباب بأن المجتمعات الإنسانية يجب إن تنتهياً أولاً لتقبل تلك القوانين وتطبيقها قبل أن يتم نشرها، ويستشهد بالعديد من الدول والمجتمعات في التاريخ القديم مثل المجتمع الإمبراطوري والمجتمع الأثيني، وأنها قد وضعت القوانين ولكنها فشلت في تطبيقها بسبب عدم قدرة الناس على استيعابها أو فهمها بالشكل الصحيح، لذلك عمل الملك فريدريك الثاني بدقة وحذر بشأن نشر القوانين وتحاشى نشرها في وقت كانت فيه الدولة البروسية تعيد بناء نفسها وتتخلص من أزماتها (Oeuvres De Frédéric, 1847, P.p.12-33).

على الرغم من عدم تطبيق القانون البروسي الموحد على أرض الواقع إلا أن فكرته كانت نقلة نوعية في العصر الحديث، إذ حرص الملك فريدريك الثاني على أن تكون تلك القوانين ملائمة لروح عصر التنوير، فكان هو الرائد بين حكام أوروبا من هذه الناحية (Ernesti, 1835, p.p.68-71) . على الرغم من ذلك لم تكن تلك القوانين خالية من الأخطاء، إذ شاب الغموض العديد من موادها (Dover, 1832, p.p.401-403) وكانت العلاقة بين الدولة والمواطن من أهم القضايا التي لم يتطرق القانون إلى شرحها، وتحديد واجبات الدولة تجاه رعاياها (Ernesti, 1835, p.p.68-71).

كان فريدريك الثاني واقعياً في تدوين القوانين فلم يقصد بتدوينها إقامة العدل فحسب بل كانت المنفعة المترتبة على تدوين القوانين وعقلانية الأحكام هدفاً آخر للملك، فقد أولى فريدريك الثاني للعقل سلطاناً بما يقوض العاطفة أو الدين (Foerster,2018, P.123) ، مما دفع بعض المؤرخين لأن يرى أن الملك فريدريك الثاني مخادع في أعماله، ولا سيما في جانب العدالة، وأن الإجراءات التي اتخذها كانت تهدف في المقام الأول إلى جعل الدولة البروسية أكثر قوة وليست أكثر عدالة، وكانت فكرته تعزيز نفوذ الدولة وليس العدالة بحد ذاتها (Merriman, 2010, p.341) .

كذلك الأمر بالنسبة لتحديثاته الأخيرة للقوانين ؛ فلقد كان لقضية الطحان (ميلز ارنولد Miles Arnold) عام ١٧٧٩ اثر كبير في إعادة النظر بالقوانين البروسية والعلاقة بين النبلاء والمواطنين العاديين أمام القضاء (Foerster,2018, P.123). فعاد فريدريك الثاني ليفتح ملف تحديث القضاء فأوعز إلى مستشاره (يوهان هاينريش كازيمير Johann Heinrich Casimir ١٧٢٠—١٨٠١) في نيسان عام ١٧٨٠ (Freiheren,1884, p.61). بأن يبدأ بتجميع القوانين مرة أخرى وتحديثها بالشكل الذي يتواءم مع متطلبات العصر ، عرض كازيمير بدوره المذكرات والمداولات القانونية التي أعدها كوتشيجي على مجموعة من فلاسفة القانون والمفكرين وكان من أهمهم (موسى مندلسون Moses

Mendelssohn ١٧٢٩-١٧٨٦)، أفضت تلك المداولات في النهاية إلى إعداد لوائح الثاني عشر من شباط عام ١٧٨١ أو ما يعرف بـ (مجموعة القوانين الفريديركي Corpus Juris Fridericianum) (Olvenstedt, 1841, p.82)، طبقاً للوائح القانونية أصبحت هناك سلطة قضائية خاصة عرفت بـ(غرف القضاء) للبت في القضايا الخاصة بين البلاط والإقطاعيين أو المواطنين العاديين، في حين توسعت سلطات تلك الغرف لاحقاً حتى شملت تقديم الشكاوى ضد الموظفين الإداريين وحالات الاحتيال الجمركي والسرقات، تم تنظيم تلك الغرف بموجب لوائح الثاني عشر من شباط عام ١٧٨١، إذ جعل لكل غرفة مسئولاً خاصاً بها يرأس عدداً من الأعضاء أو المستشارين الذين يساعدونه في النظر بالقضايا وترتيبها، وكانت تلك الغرف ترسل بعثات عدة إلى المدن الصغرى والقرى للنظر في القضايا المحلية هناك (Freiheren, 1884, p.61).

لقد احتوى النموذج الأول لتحديث القوانين عام ١٧٨١ على ديباجة وأحد عشر جزءاً تفصل في مختلف المعاملات بين القاضي والمدعي والمدعى عليه وهي :
أولاً :- تضمن الجزء الأول الإجراءات التي يجب اتخاذها في رفع الشكاوى ضد المواطنين البروس سواء كانوا نبلاء أم أناساً عاديين.

ثانياً :- اشتمل الجزء الثاني على ضوابط المحكمة ووجوب حضور من يسجل الدعوى شخصياً.
ثالثاً : تضمن الجزء الثالث ضوابط جمع الشكاوى وتصنيفها التي تكون من مسؤولية مساعدي المستشارين القضائيين.

رابعاً :- شرح الجزء الرابع مهمة المستشارين في تسجيل الدعاوى القضائية.
خامساً :- وجاء الجزء الخامس عن صياغة الأنظمة القضائية وإدراجها ضمن الأرشيف القضائي البروسي.

سادساً :- أما الجزء السادس فقد تضمن الإجراءات التي يجب اتخاذها إذا ما كان المتهم مفقوداً أو هارباً من العدالة.

سابعاً :- راعى الجزء السابع التعليمات والوصايا التي يجب أخذها بالحسبان حين التسجيل والرد على الشكاوى.

ثامناً :- أوضح الجزء الثامن ما يجب فعله بشأن الرد على الشكاوى وتحديد مواعيد دراستها.
تاسعاً :- عرض الجزء التاسع الإجراءات الروتينية التي يمكن إجراؤها عندما تكون جميع أطراف القضية حاضرة في المحكمة.

عاشراً :- حدد الجزء العاشر ما يجب العمل به من أجل معرفة ملابسات القضية من خلال جمع الأدلة والبراهين والاستماع إلى الأقوال وسماع شهادة الشهود وما إلى ذلك من إجراءات.

الحادي عشر :- وأما الجزء الأخير فقد حدد الأدلة التي يتم الحصول عليها من خلال المستندات المتوافرة لدى المحكمة (Corpus, 1781, p.p.9—16) .

تضمن التحديث كذلك عدداً من الأجزاء والإجراءات القضائية في المعاملات الفردية والعامّة، عرضت فيها أسباب القيام بتلك التحديثات، وهي أن المشروع الأول الذي قام به كوتشيجي عام ١٧٤٩ لتحديث القوانين البروسية قد أصابه الترهل والتفكك، لذلك كان لزاماً على حكومة فريدريك الثاني أن تعمل على تحديثات جديدة. وقد احتوت تلك التحديثات على جوانب عدة، فمن جانب القاضي كان يجب أن يكون ذا خبرة في التعامل مع مختلف القضايا، وله أن يستخدم جميع الطرق الممكنة في الاستجواب، وأن كان في ذلك استخدام القوة والضرب، كما ألزم المدعين الحضور بشكل شخصي أمام القاضي، أما من ناحية المواطنين البروس فقد تم إلغاء جميع الأحكام التعسفية بحقهم أو التي يشك بأنها لا تحقق القدر الكافي من العدالة (Corpus, 1881, p.p.9—16) ، وفي الرابع عشر من آذار عام ١٧٨٤ تم نشر مسودة القوانين البروسية، ولكنها لم تطبق على أرض الواقع إلا في عهد "فريدريك فيلهلم الثاني" الذي قام بنشرها مرة أخرى وتطبيقها بشكل فعلي (Foerster, 2018, P.276).

كانت معارضة اليونكرز والارستقراطيين من النبلاء وملاك الأراضي أحد أهم الأسباب في عدم تطبيق القانون البروسي لا في عام ١٧٤٩ ولا في عام ١٧٨٤، إذ لم يهتموا بتطبيق القوانين البروسية التي دونها الملك فريدريك الثاني بمساعدة مستشاريه، وأخذوا يتجاهلونها على الرغم من إقرارهم بها وبقي معظمهم يطبق القوانين القديمة التي عرفها ونشأ عليها (Fay, 1937, p.140) ، لذا واجه صعوبات كثيرة في سبيل المضي قدماً نحو تحقيق العدالة والمساواة، ولا سيما من ذوي النفوذ والنبلاء أو أولئك الذين كانوا يقومون بتفسير القانون وتنفيذه بعيداً عن سلطة الدولة وحسب ما تقتضيه مصلحتهم الشخصية (Hayes, 1944, P.348). ويبدو أن السبب الآخر في عدم تطبيق القوانين البروسية وبقائها حبراً على ورق شخصية الملك فريدريك الثاني. فعلى الرغم من ظهوره بمظهر الملك المستتير كان يخفي في نفسه التقاليد والاستبداد الملكي، وتخوف من أن يذهب سلطانه أو يتم تحجيمه إذا ما تم تطبيق القوانين في بروسيا مثلما حدث في انكلترا، لذلك كتب مسودة للقوانين ووضعها جانباً لكي تطبق بعد وفاته وذلك ما حدث بالفعل.

يمكن القول إن الملك فريدريك الثاني قد افتقر للإمكانيات المادية والمعنوية لتطبيق القوانين على الرغم من حماسه الشديد في تحديث القانون البروسي، وعندما امتلك المقومات والإمكانيات التي تؤهله لتطبيقها في بداية عقد الثمانينات من القرن الثامن عشر عاجله الموت وحال دون تطبيق القوانين في عهده، ولم يتم العمل بمشروع القوانين إلا في عهد فريدريك فيلهلم الثاني، إذ تم إصدار القوانين التي نظمها فريدريك الثاني وكوتشيجي.

ثالثاً :- تأكيد النظام المركزي في ظل الاتساع الإقليمي لبروسيا

حصل فريدريك الثاني إلى جانب كونه ملكاً في بروسيا، بألقاب ومناصب أخرى منها مارغريف برادنبورغ ، ودوق بوميرانيا وماغديبورغ و(كليف Kleve) ، وأمير (مندن Minden) و(نوشاتيل Noshatil) وهالبرشتات، وكونت (مارك Mark) و(رافينسبرغ Ravensberg) ، ولورد (تيكلنبورغ Tecklenburg) وبوتر، أشار ذلك التنوع في الألقاب إلى التنوع الإقليمي للدولة البروسية، فلم تكن تلك المناطق متحدة مع بعضها وفقاً لنظام مركزية الدولة ، بل كانت مختلفة في نوع الحكم وتصلها أراضي لدول أخرى (Schlenke, 1981, p.15)، لذلك توصل إلى قناعه مفادها أن الدولة البروسية إذا ما أرادت أن تكون على قدر من الأهمية والقوة ليس أمامه إلا أن تتوسع نحو المزيد من الأراضي (موسنيه، ١٩٨٧، ص ٢٠٧). لذا انتهج فريدريك الثاني منذ أن اعتلى العرش عام ١٧٤٠ سياسة تتلخص في كلمتين هما "الكل أو لا شيء"، وذلك ما نجده واضحاً عبر إقدامه على الغزو وضم المزيد من الأراضي من دون أن يكتثر للقوى العظمى التي كانت تحيط به (Spenkuch, 2019, P.21). لذا عدت التوسعات الإقليمية للملك فريدريك الثاني من أهم إنجازاته، فقد أدت دوراً مهماً في تحول بروسيا من بلد صغير إلى قوة عظمى في أوروبا، ولاسيما من خلال ضم مقاطعات مهمة مثل سيليزيا وفريزيا الشرقية وجزء من أراضي بولندا وبستقليد وانتشار الشعب البروسي في تلك المناطق (Solsten, Eric, 1995, p.p.27-28).

إن مبدأ التوسع الذي انتهجه الملك فريدريك الثاني كان إيماناً منه بتحويل بروسيا كأرض كبيرة تابعة له وعليه حمايتها وتحديثها من كل الجوانب، لذلك حرص على معرفة كل الأماكن والمناطق البروسية، وحرص على إجراء التحديثات الضرورية في مملكته، فراقب المسؤولين الإداريين والماليين، ودرس سبل التحديث بعناية كبيرة (Fay, 1937, p.332)، وكان الملك كثير التجوال في المقاطعات البروسية حتى دون المؤرخين لكثير من قصص جولاته في بروسيا والمناطق التابعة لها وبأسماء مستعارة، بغية معرفته وإطلاعه على أحوال الدولة ولو في أبعد نقاط المملكة، ومن الرحلات التي سافر بها الملك إلى جنوب بروسيا والتي استمرت لمدة شهر بين آب وأيلول عام ١٧٤٠، حضر خلالها اجتماعات السلطات المحلية في المقاطعات وبحث بنفسه عن الثغرات والمزايا في النظام الإداري الداخلي وحاول إصلاح الأخطاء، وكانت تعرض عليه شخصياً شكاوى المواطنين هناك (Linden, 1876, P.160)، ملزماً النبلاء ورجال الدين والمتنفذين في السلطة بأداء واجباتهم دون أن يستطيع أحداً منهم التهرب من واجباته تجاه الدولة البروسية (Uttle, 1888, p.196)، لذا وسع الملك فريدريك الثاني النظام المركزي للدولة بشكل كبير (Spindler, 2009, P.91).

مضى فريدريك الثاني في خطواته نحو تقوية النظام المركزي للدولة في وقت بلغت به مساحة الأراضي البروسية ١١٧ ألف كم^٢ قبل ضم سيليزيا ، إذ شكل أقساماً إدارية مثل المقاطعات والدوقيات والامارات وعين لكل منها وزيراً معتمداً، والعديد من المستشارين، الذين عملوا على الاهتمام بالقضايا العامة تحت توجيه وإشراف الملك نفسه وحرص الملك أيضاً على ربط براندنبورغ وبروسيا الشرقية بشكل أوثق بعد أن كانتا مستقلتين من الناحية الإدارية قبل اعتلائه العرش، إذ كانت براندنبورغ ناخبية وبروسيا دوقية فوحد بينهما تحت اسم المملكة البروسية (Pohm, 1819, P.90) ، في حين قسمت بروسيا خلال عهد الملك فريدريك الثاني على أربع إدارات إقليمية حسب مواقعها الجغرافية ، اشتملت الأولى على مقاطعات شمال شرقي بروسيا مثل (بروسيا الشرقية وبوميرانيا ونيومارك **Neumar**) ، أما المنطقة الإدارية الثانية فضمنت المناطق الوسطى والجنوبية من بروسيا مثل (كورمارك **Kurmark** وماغديبورغ **Magdeburg** وهالبرشتات)، بينما تكون القسم الإداري الثالث من المناطق التي تقع على نهر الرين السفلي في الجنوب الغربي من ألمانيا وشمل مناطق (رافينسبرغ وكليف ولتيكلنبورغ)، أما القسم الإداري الرابع فشمّل أراضي (وستفاليا البروسية) في غربي ألمانيا (Kunisch, 2011, P.115) . على أن تلك التقسيمات الإدارية تضمنت مناطق الريف فقط، أما المدن الكبرى فقد كانت تدار بواسطة سلطات محلية من داخلها تحت اسم سلطات المدن، وكانت عبارة عن مجلس من المتنفذين في المدينة مثل التجار والنبلاء ورجال الدين ويرأسهم عمدة المدينة الذي كان عادةً من النبلاء، ولم يسمح لعضويته بأن يدخلها أفراداً من الفئات العامة في المجتمع إلا في حالات نادرة كأن يكون قد حصل على مرتبة نبيل عن طريق شرائها، أو أن تكون هناك حاجة ماسة له في المجلس للاستفادة من خبرته الإدارية أو المالية. اختص المجلس بتحديد وتوزيع الضرائب على سكان المدينة، والإشراف على عقارات الدولة من ناحية البيع والشراء أو استئجارها، وحفظ النظام والأمن في المدينة، وقد كان للسلطة القضائية نفوذ إداري كبير في تلك المدن فقد كانت تتحكم بالشؤون العقارية بعامة في المدينة (Freiheren,1884, p.p.63-64) .

غير أن خطة التوسع الأكبر لبروسيا أبان حكم الملك فريدريك الثاني كانت من خلال سيطرتها على سيليزيا عام ١٧٤٠ بمساحة قدرت بـ ٤٠ ألف كم^٢، وقطنها نحو مليون نسمة، حتى زادت مساحة بروسيا إلى ١٥٧ ألف كم^٢، وزاد عدد سكانها ليصل إلى ٣ مليون ونصف المليون نسمة (Meukirch, 1837, P.1) ، وقد مثلت سيليزيا قيمة كبرى للدولة البروسية دفعت الملك فريدريك الثاني إلى إحداث تغييرات وتحديثات داخل تلك الأراضي، ولاسيما بعد أن انتهت الحروب السيليزية (Dove, 1883, P.146) . فشهدت سيليزيا بعد ضمها للدولة البروسية ازدهاراً كبيراً عما كانت عليه في السابق، إذ زاد إنتاج المعادن والفحم بسبب اكتشاف مناجم جديدة، وزادت مساحة الأراضي الزراعية لما قام به الملك فريدريك

الثاني من تحديثات في الأراضي الزراعية، وازدهرت التجارة عن طريق فتح القنوات المائية (Hair, 2010, P.85)، ولاسيما أن ثلثي سكانها من البروتستانت قد عدّوه مخلصاً لهم من تعسف قوانين النمسا؛ مثل مركزية الحكم، ومعاداة الإصلاح الديني، وتقييد سلطات النبلاء البروتستانت، والاستحواذ على أراضيهم، دفع ذلك بسكان سيليزيا للترحيب بضم فريدريك الثاني لمقاطعتهم، غير أن الثلث الباقي من سكان سيليزيا الكاثوليك لم يرحبوا بعملية الضم وأن يكون هناك ملكاً بروتستانتياً، لذلك عمل الملك فريدريك الثاني جاهداً على كسب ودهم، عن طريق نشر الحرية الدينية وتعزيز روح الصداقة معهم (Linden, 1876, p.148)، متعهداً بأن يحافظ على الكاثوليكية في سيليزيا ويحفظ للمقاطعة استقلالها الديني (Dove, 1883, P.146).

كان وضع سيليزيا من الناحية الإدارية مختلفاً عن بقية مناطق بروسيا، فقد شكلت إدارة مستقلة عن غرف المديرية العامة في برلين وكان يحكمها وزير من الدولة البروسية ومقره في بريسلاو (Meukirch, 1837, P.5_7)، إذ أدار سيليزيا حاكم عسكري عينه الملك فريدريك الثاني، ومهمته الإشراف على سيليزيا وإدارة أمورها الداخلية حين إيجاد نظام إداري موحد لتلك المقاطعة الجديدة (Uttle, 1888, p.195)، ودون ذلك لم يكن هناك تغيرات في أوضاع سيليزيا إلا عام ١٧٤٢ عندما أسس الملك فريدريك الثاني المكتب الخاص لوزير الحرب، الذي كان تابعاً بشكل مباشر للملك ومهمته إدارة سيليزيا، عندها تم تأسيس غرف الحرب والمجال في سيليزيا، وكانت عبارة عن تنظيمات إدارية أشبه ما تكون بوحدة صغيرة لإدارة المناطق البروسية، أخذت تلك الغرف على عاتقها المهام الإدارية، وكان موظفوها من مواطني سيليزيا حصراً (Harc, 2015, P.29).

لقد بقي الوضع الإداري في سيليزيا كما هو عليه بعامة في السنوات الأولى من ضمها إلى بروسيا ولم يحدث الملك فريدريك الثاني تغييرات جذرية في نظامها الإداري سوى دمج بعض الوحدات الصغيرة بوحدة أكبر منها، فمثلاً دمج مناطق (Nowogród نوغورود) و (Przewóz بريوز) في منطقة (Zagań زاكان) (Harc, 2015, P.29)، وكانت سيليزيا مقسمة على مناطق إدارية عدة قدر عددها بخمس عشرة مقاطعة، شملت إمارات مباشرة وغير المباشرة وعقارات الطبقة الحرة وعلى التقسيم الآتي :

١- الإمارات المباشرة :

أ- بريسلاو Breslau.

ب- بريج Brij.

ت- شفايدنيغ Schweidnig.

ث- جوير Juwer.

- ج- ليجنيس Legnes.
- ح- فولاو Folau.
- ٢- الإمارات غير المباشرة شملت :
- أ- ساجان Sagan.
- ب- ديلس وبرنشتات Diels und Bernstadt.
- ت- مونستربرغ Münsterberg.
- ث- كارولاث Carolath.
- ج- تراشينبرج Traschenburg.
- ٣- عقارات الطبقة الحرة التي تحكم من الطبقة العسكرية وشملت مناطق :
- أ- نوشلوس Noschloss.
- ب- فريبان Fryban.
- ت- جولاو Golau.
- بدأ الملك فريدريك الثاني منذ عام ١٧٤٢ بتكليف وزراء خاصين لإدارة شؤون سيليزيا، الذين كانوا بمثابة الحكام على سيليزيا تابعين له بشكل مباشر، أولهم (لودفيج فيلهلم فون مونتشو Ludwig Wilhelm von Münchow ١٧٠٩—١٧٥٣) الذي تسلم منصبه خلال المدة (١٧٤٢ - ١٧٥٣)، وعَدَّ وزيراً مسيراً - مؤقتاً - لشؤون بروسيا، ثم تبعه (إرنست فيلهلم فون شلابريندورف Ernst Wilhelm von Schlabrendorff ١٧١٩—١٧٦٩) بين عامي (١٧٥٥—١٧٦٩) وهو أول وزير إداري لسيليزيا، وقد أشاد الملك بأعمال شلابريندورف ومحاولته إيجاد التوازن الإداري والمدني بعد انتهاء الاحتلال العسكري لسيليزيا من خلال توظيف المدنيين بدل العسكريين في إدارة شؤون سيليزيا، كما أنه ساعد على تطور أحوال سيليزيا من خلال تطوير الزراعة والصناعة فيها وتشديد الدفاعات والحصون لحمايتها من أي غزو خارجي، وجاء بعده (كارل جورج هاينريش فون هويم Carl Georg Heinrich von Hoym ١٧٣٩—١٨٠٧) وتسلم المنصب بين (١٧٧٠-١٧٨٦)، وهو آخر من تسلم ذلك المنصب في عهد فريدريك الثاني (Vehse, 1851, P.245). كذلك أصدر الملك مرسوماً ربط سيليزيا قضائياً بحكومة برلين في الثاني عشر من كانون الثاني عام ١٧٤٥، بما أتاح للمواطنين في سيليزيا استئناف دعاوهم في محاكم برلين، كما أصدر أمراً بتعيين رؤساء المديريات في سيليزيا ومستشاريهم (Sammlung Alter in Dem Souverainen, 1745 , P.7).

تم كذلك في عهد الملك فريدريك الثاني ضم مقاطعة فريزيا الشرقية، التي تقدرت مساحتها بثلاثة آلاف كم^٢ ويقطنها ٨٠ ألف نمسه، فعندما توفي (كارل إدزارد Carl Edzard ١٧٣٤-١٧٤٤)، آخر أمير محلي لبروسيا الشرقية من عائلة (سيركسينا Cirkseña)، في الخامس والعشرين من أيار عام ١٧٤٤، أكد الملك فريدريك الثاني باعتباره ملك بروسيا حقه في الخلافة، الذي تم تنظيمه في اتفاقية إمدن، عندها أعلنت البلاد الولاء للملك البروسي بشكل مباشر (Küster, 1800, p.21).

وما هو جدير بالذكر أن الملك فريدريك الثاني نصب أفراد عائلته لإدارة العديد من المناطق. ففي الثالث والعشرين من حزيران عام ١٧٤٤ أوكل إدارة أمور راينسبرغ إلى شقيقه (هنري لويس)، و(اورانينبورغ Oranienbur) إلى شقيقه الثاني (أغسطس فيلهلم) (Hamilton, 1880, P.1)، في الوقت الذي بقيت فيه المناطق الريفية تدار من مجموعة النبلاء الذين ورثوا حق إدارة مناطقهم عن الآباء والأجداد، مما أضعف تأثير الدولة البروسية على تلك المناطق (Kunisch, 2011, p.117). إلا أن الملك فريدريك الثاني أوجد نوعاً من التفاهم مع أولئك النبلاء لإدارة شؤونهم العسكرية والمدنية الخاصة في مناطقهم مقابل استيفاء ما عليهم من واجبات مالية ومستحقات الضرائب تجاه الدولة، وقد هدف ذلك الإجراء إلى بناء نظام إداري موحد تكون فيه للملك السلطات العليا مثل حقه في التجنيد، وحقه في استحصال الضرائب، وحقه في استغلال الأرض بما تقتضي الضرورة بينما أحتفظ النبلاء بسلطات هامشية في مناطقهم مثل حل المشكلات الإدارية، وحقهم في القضاء المحلي، واستحصال الأموال لمدخلهم الشخصي من خلال استثمار أراضيهم الخاصة (Kishlansky, 2008, P.546). وعلى الرغم من بقاء المجالس الإدارية على سابق عهدها، شدد الملك فريدريك الثاني المراقبة على تلك الهيئات، وتدخل بشكل اكبر في أعمالها (ديورانت، ٢٠١٢، ص ٧٨)، إذ كان يتم إرسال آخر المستجدات من المجالس المحلية في البلاد إلى الملك على شكل تقارير كتابية موجزة، ليطلع عليها ويسجل ملاحظاته بشأنها (Fay, 1937, p.134)، وقد خضعت الدولة البروسية بأكملها لإجراءاته تلك، فكان المواطن لا يستطيع إن يقوم بأي إجراء دون أن يرسل خطابات خطية بيده إلى الجهات المعنية، يلتمس فيها أن يقوم بعمل ما أو يطلب من الجهات الحكومية خدمة معينة، فكانت الحكومة بذلك عبارة عن آلة كتابية عملاقة خلفت وراءها الملايين من المخطوطات والطلبات الورقية المكتوبة (Tuttle, 1896, P.13).

أما بروسيا الغربية فقد سيطرت عليها بولندا وجعلت بروسيا الشرقية وبقية الأراضي البروسية معزولة تماماً عن الدولة البروسية، كان لابد من ضمها بغية ربط الأراضي المنعزلة ببقية أراضي آل الهوهنزولرن وملئ تلك الفجوة القاتلة في الدولة البروسية، وقد سكن في المقاطعات التي طمح الملك فريدريك الثاني لضمها إلى مملكته العديد من السكان المتنوعين في دياناتهم وأعراقهم مثل اليهود والكاثوليك بولنديي الأصل والبروتستانت المنحدرين من ألمانيا، وقد شكل ذلك التنوع تحدياً للدولة

البروسية في إدارة تلك المناطق (Robinson, 2002, p.p.382-384) ، غير أن الملك فريدريك الثاني قام بسلسلة من التحديثات للهيكل الإداري الإقليمي في بروسية مما مهد الطريق لضم الأراضي البولندية، فقد أصبحت (أسقفية ارميلاند Bistum Ermland) جزءاً من شرقي بروسيا، وجمع بين مارينبورغ و(كولمباغ Kulmbach) وبوميرانيا ومنطقة (نيتزي Nitze) في مقاطعة جديدة غربي المملكة البروسية، وقد اصدر مرسوماً ملكياً في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٧٧٢ بتشكيل حكومة جديدة في بروسيا الشرقية يرأسها (يوهان فريدريك فون دومهارت Johann Friedrich von Domhardt ١٧١٢—١٧٨١) ، وتم تقسيم المقاطعة على فروع عدة. احتلت المجالس العسكرية أماكن مركزية في بروسيا الشرقية (Fiddian, 1904 , p.p.262_268)، وبموجب المراسيم الجديدة للبلاد عام ١٧٧٢ تكونت إدارة المديرية العامة للحرب والتمويل من رئيس مع مجموعة من الأعضاء لكل عضو منهم مهامه الخاصة، وعلى الرغم من ذلك لم يكن للمديرية العامة الحق بإصدار القرارات، بل كانت مهمتها إعداد الأمور العامة والعمل على تحديد القضايا المهمة من اجل مناقشتها مع الملك ثم إصدار القرار النهائي من قبل الملك فقط (Freiheren,1884, P.58) .

وعن طريق المقابلات الشخصية والمفاوضات مع كل من الإمبراطور (جوزيف الثاني Joseph II ١٧٦٥—١٧٩٠) وقيصرة روسيا (كاترين الثانية Екатерина II ١٧٦٢—١٧٩٦) ، استطاع فريدريك الثاني إن يحصل على موافقتهم على اقتراحاته بتقسيم الأراضي البولندية بين القوى الثلاثة (Fiddian, 1904 , p.p.262_268) ، وعلى الرغم من أن بروسيا حصلت على أراضي اقل من النمسا وروسيا خلال التقسيم الأول لبولندا في الخامس من آب عام ١٧٧٢ ، إذ حصلت على ٢٥ ألف كم^٢ (Holland, 2016, P.235) ، ما يعرف بـ " بروسيا الغربية " الواقعة بين بوميرانيا وبروسيا الشرقية باستثناء مدينة (دانزيغ Danzig) ، إلا أن تلك الأراضي امتازت بأهمية لبروسيا من حيث عدد سكانها الذي بلغ ٧٠٠ ألف نسمة، فضلاً عن تمتعها بالموارد الطبيعية مثل الخشب والفحم والاراضي الخصبة، فضلاً عن أنها أغلقت الفجوة الإدارية بربطها بأراضي بروسيا الشرقية مع براندنبورغ، هذا فضلاً عن الألمان البروتستانت الذين كانوا يشكلون الأغلبية السكانية في تلك المناطق ، كذلك استقلت بروسيا الشرقية عن بولندا بعد أن كانت إقطاعية تابعة لها، وبذلك تغير لقب الملك البروسي من ملك في بروسيا إلى ملك على بروسيا، قام الملك فريدريك الثاني حينها بتوظيف العديد من الموظفين الأكفاء لإدارة الأراضي المكتسبة كما قام بتنظيم الإدارة والطرق وتحسين سبل الاتصال بين بروسيا الشرقية وبراندنبورغ، إذ قسمت بروسيا الغربية بعد السيطرة عليها إلى مناطق عدة كان أهمها (مارينويردر Marienwerder) و (مارينبورغ Marienburg) و(كولم Kolm) و(ميشيلاو Michela) و(ديرشاو Derschau) و (ستارغارد Stargard) و (كونيتز Konitz) (Olvenstedt,1841, p.87).

في حين كانت آخر منطقة ضمت إلى بروسيا مقاطعة (مانسفيلد Mansfeld) التي بلغ عدد سكانها حوالي أربعة عشر ألف نسمة ومساحتها قدرت بنحو ١٣٤ كم^٢، إذ تم دمجها بدوقية ماغديبورغ البروسية عام ١٧٨٠ فزادت مساحة بروسيا بنحو الضعف عند وفاة فريدريك الثاني، حتى أصبحت مساحتها ١٧٥ ألف كم عام ١٧٨٦ ، أي تم إضافة ٦٨,١٣٤ كم^٢، ونحو ١,٧٩٤,٠٠٠ نسمة (Adams, 1872, P.238).

الخاتمة:

أستطاع الملك (فريدريك الثاني) أن يقود دولة كانت في هامش السياسة الأوروبية خلال القرن الثامن عشر الميلادي ويجعلها دولة لها شأنها ومكانتها المميزة ، وذلك عن طريق حكمه المرن الذي جمع فيه بين الاستبداد والتنوير ، فهو الحاكم المطلق للدولة ولكن في ذات الوقت اعتبر نفسه الخادم الأول للدولة البروسية ، فلم يكتفي الملك (فريدريك الثاني) بقيادة المملكة بل جعل نظامها الأكثر انضباطاً في أوروبا وأستخدم الجيش البروسي المنضبط في توسيع الأراضي البروسية ، فضم سيليزيا الغنية بالموارد عام ١٧٤٠م ووحد الأقاليم البروسية المبعثرة مثل ربط بروسيا الشرقية مع براندنبورغ عام ١٧٧٢م فجعل بروسيا كتلة واحدة مرتبطة جغرافياً وسياسياً ، أن نجاح نموذج الحاكم المستبد والمستنير لدى الملك (فريدريك الثاني) يعود إلى قدرته في تحقيق التوازن بين ما يريده من شعبه وما أعطاه لهم ، فقد منحهم حرية التفكير مقابل واجب الطاعة وبنا دولة عسكرية قوية بروح التنوير الأوروبي بفضل نظامه المحكم في إدارة شؤون الدولة ، مما جعل من بروسيا النواة الحقيقية للإمبراطورية الألمانية.

المصادر:

١. أوترام، دوريندا، التنوير، ترجمة: ماجد موريس إبراهيم، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨.
٢. ايكاريوس، يوحنا، قطف الزهور في تاريخ الدهور، ط٤، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٨٩٨.
٣. بارو، جان كلود، التاريخ الكامل للعالم، ترجمة: حسن هيسان، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨.
٤. التونسي، خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، دار الكتب اللبنانية، بيروت، ٢٠١١.
٥. ديورانت، ول وإيريل، قصة الحضارة عصر فولتير، ترجمة: فؤاد اندوراس وعلي ادهم، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ج٣٦.
٦. الزبيدي، مفيد، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٥٢٤.
٧. صالح، محمد محمد، تاريخ أوروبا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠-١٧٨٩، دار ابن الأثير، بغداد، ١٩٨١.
٨. فولتير، قاموس فولتير الفلسفي، ترجمة: يوسف نبيل، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، لندن، ٢٠١٧.
٩. المقرحي، ميلاد، تاريخ أوروبا الحديث ١٤٥٣-١٨٤٨، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦.

١٠. موسنيه، رولان، وارنست لابروس، موسوعة تاريخ الحضارات العام، ترجمة : يوسف اسعد داغر، ط٢، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٧، ج٤.
١١. هروود، بيرنهادت، تاريخ التعذيب، ترجمة : ممدوح عدوان، ط٤، دار ممدوح عدوان للنشر، دمشق والتوزيع، ٢٠١٧.

1. Adams, William, Young America In Russia & Prussia, Lee & Shepard Publishers, Boston, 1872.
2. Allgemeine Deutsche Biographie, Verlag von Dunder & Humblot, Leipzig, 1881 ,Vol.4.
3. Boehn, Max Von, Deutschland im 18. Jahrhundert, Askanisch Er Verlag, Berlin, 1922.
4. Büsch, Otto, Moderne Preußische Geschichte, Walter de Gruyter, Berlin, 1981, Vol.1.
5. Carlyle, Thomas, History Of Friedrich li Of Prussia Called Frederick The Great, Chapman & Hall, London, 1894, Vol.4.
6. Cole, Joshua & Carol Symes, Western Civilizations Their History & Their Culture, Ed.18, Norton & Company, London, 2014.
7. Corpus Juris Fridericianum Erstes Buch von Der Prozeß — Ordnung, Verlag der Königlichen Akademie Der Wissenschaften, Berlin,. 1781.
8. Cowie, Leonard, Eighteenth Centurypeurope, Frederick Ungar Publishing Co, New York, 1964.
9. Dove, Alfred, Das Zeitalter Friedrichs Des Großen & Josephs II, Stiebrio Andreas Perthes, Gotha, 1883.
10. Dover, George James Welbore, Life Of Frederic The Second King Of Prussia, Longman Rees, Orme Brown, London, 1832 , Vol.1.
11. Ernesti, Johann Heinrich, Friedrich Der Große Bergan Genheit Gegenwar, Bep F Goedsche, Meissen, 1835.
12. Fay, Sidney Bradshaw, The Rise Of Brandenburg_Prussia To 1786, Henry Holt And Company, New York, 1937.
13. Fiddian, Reddaway William, Frederick The Great & The Rise Of Prussia, The Knickerbocker Press, London, 1904.
14. Foerster, Friedrich Wilhelm, Friedrich der Große Geschilbert Als Mensch, Regent und Feldherr, Berlag von Gates Dempel, Berlin, 1850.
15. Foerster, Friedrich Wilhelm, Preussens Helden im Krieg und Frieden, Verlag von Gustav Hempel, Berlin, 2018.

16. Freiheren, Karl, Die Organisation Der Preussischen Verwaltung, Verlag Von Duncker & Humblot, Leipzig, 1884.
17. Frevert, Ute, Gefühls. Politik Friedrich II, Wallstein Verlag, Göttingen, 2012.
18. Friedrichs, Hr Politischen Testamente Friedrichs Des Grossen, Reimar Hobbing, Berlin, 1920.
19. Group of authors, The Eighteenth Century European States, International Wars, & Social Change, Cengage Learning, No place , 2014.
20. Hair, John, Famous Een of Modern Times, American Book Company, New York, 2010.
21. Hamilton, Andrew, Rheinsberg Memorials Of Frederick The Great & Prince Henry Of Prussia, John Murray, London, 1880, Vol..
22. Harc, Lucyna & Teresa Kulak, Silesia Under The Authority of the Hohenzollerns 1741–1918, Publishing House, Wrocław, 2015.
23. Hayes, Carlton & Joseph Huntley, A Political & Cultural History of Modern Europe, The Macmillan Company, Washington, 1944 , Vol.1.
24. Hirsch, August, Der Preußische Staat in Allen Seinen Beziehungen, Vereine von Gelehrten und Freunden der Vaterlandskunde, Berlin, 1835.
25. Holland, Anne, Germany To The Present Day A Short History, Ed.2, Thomas Murby, London, 1913.
26. Holland, The Making Of The Nations Germany, Adam & Charles Black London, 2016 .
27. Kishlansky, Mark & Another, Civilization In The West, Pearson Longman, New York, 2008.
28. Kunisch, Johannes, Friedrich & Grosse Der König & Seine Zeit, Verlag Ch Beck Ohg, Munich, 2011.
29. Küster, Johann Emanuel, Umrtef Der Preußischen Monarchie Statistischen Slaats Und Völkerrechtlichen Beziehungen, Bel Johann Friedrich Unges, Berlin, 1800.
30. Linden, David, Geschichte Preußens, Tabemide Budbandlung, Verlag, Königsberg, 1876.
31. Merriman, John, A History Of Modern Europe From the Renaissance to the Present, Norton & Company, New York, . 2010.
32. Meukirch, Bedliz, Da Preußische Staat in Allen Seinen Beziehungen, August Hirschwald, Berlin, 1837.
33. Oeuvres De Frédéric, Dissertation Sur Les Raisons D'établir Ou D'abroger Les Lois Chez Rodolphe Decker Imprimeur Du Roi, Berlin, 1847, Vol.9.

34. Olvenstedt, Julius, Geschichte Friedrichs Des Großen Königs von Preußen,Auf Kosten Des Verfassers Julius von Olvenstedt, Berlin, 1841, Vol.2.
35. Pečar, Andreas, Friedrich der Große Als Autor, Beiträge Des Ersten Colloquiums in der Reihe , Friedrich 300, Colloquien 1 , Vom 28./29. September 2007.
36. Philippson, Martin, The Age Of Frederick The Great, Lea Brothers & Company, New York, 1905, Vol.15.
37. Pohm, Christian Wilhelm, Denkwürdigkeiten Meiner Sett Beiträge Zur Geschichte, Delmington Hof.Buchhandlung, Hannover, 1819.
38. Priest, George Madison, Germany Since 1740, Ginn & Company, New York,1915.
39. Projet Du Corps De Droit Frederic Ou Corps De Droit Pour Les Etats De Sa Majeste Le Roi De Prusse, Halle, ÀLa Maison Des Orphelins,1750.
40. Qouted in : Treitschke, Heinrich, The Confessions Of Frederick The Greatking Of Prussia, Hutchinson & Co, London, 1914.
41. Robinson, James Harvey & James Henry Breasted, A General History Of Europe From The Origins Of Civilization To The Present Time, Ginn & Company, London, 2002.
42. Roser , Reinhold, Geschichte Friedrichs Des Großen, ed7, Cortasche Buchhandlung, Berlin, 1925.
43. Sammlung Alter in Dem Souverainen Herzogthum Schlesien Ordnungen, Edicten Friedrichs Königes in Preussen Vom 9. Jan. 1745. Bis zu Ende 1747, Berlin Den 12. Januarii 1745 Ober. Appellations Gerichts.Ordnung in Schlesien An Das Ober. Appellations.Tribunal Zu Berlin Gehenden Apellationen und Recur Fen zu Halten, Breslau, Verlegts Johann Jacob Korn.
44. Schlenke, Manfred, Preußen Beiträge zu Einer Politischen Kultur, Berliner Festspiele GmbH, Berlin,1981.
45. Schröder, Pom Alten, Fritz Denkwürdige Aussprüche Aus Seinen Werken Gesammelt, Berlag Von Otto Wigand, Leipzig, 1876.
46. Scott, Enlightened Absolutism Reform & Reformers Later Eighteenth Century Europe, Ann Arbor the Univerity of Michigan, Michigan, 2018.
47. Solsten,Eric, Germanya Country Study, Library of Congress, Washington DC, 1995.
48. Spenkuch,Hartwin, Preußen Eine Besondere Geschichte, Vandenhoeck & Ruprecht Verlage, Göttingen, 2019.
49. Spindler, Matthias, Die Entstehung Des modernen Staates in Preußen Unpublished Master Thesis, Universität Wien, 2009.

50. Thiebault, Dieudonne, Original Anecdotes of I Frederick The Great King Of Prussia, Published By E Bronson, Philadelphia, 1806 .
51. Tuttle, Herbert , Histohy Of Prussia Under Frederic The Great 1756—1757, Houghton Mifflin & Company, New York, 1896, Vol.2.
52. Uttle, Herbert, History Of Prussia Under Frederic The Great, Houghton Mifflin Company, New York, 1888.
53. Vehse, Eduard, Geschichte der Deutschen, Hoffmann und Campe, Hamburg, 1851, Vol. 3.
54. Whittall, William, Frederick The Great, Longmans Green & Co, New York, 1901.
55. Wolff, Carl , Friedrichs Des Großen Ftaatsrechtliche Grundsätze, Bei Carl Heymann, Berlin, 1840.
56. Yashiki, Jiro Rei, Der Staatsgedanke Friedrichs Des Grossen Das Zusammenwirken Von Gesellschaftsvertragstheorie Und Selbstregierung Im Aufgeklärten Absolutismus, Hitotsubashi Journal of Law & Politic, Japan, Nr. 27, 1999.